الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

سعادة أمين عام
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية
الأستاذ عبد اللطيف الرزيحان المحترم

تحية وبعد،

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في 18 آب/أغسطس 2007 والمتعلق بالمؤتمر الرابع لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية المقرر عقده في شهر نوفمبر المقبل، آمل أن تجدوا ربطاً بعض المقترحات المتعلقة بموضوع الصياغة التشريعية بالإضافة إلى بعض المبادىء المتعلقة بمقوّمات التشريع، آملاً أن تلقى هذه المقترحات الصدى الإيجابي لديكم.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير.

بيروت في 2007/9/3

أمين عام مجلس النواب اللبناني

عدنان ضاهر

الصياغة التشريعية

بعض المبادىء:

1- التركيز على صناعة القانون كمدخل لتطوير العمل البرلماني والوصول للحكم الرشيد.
2- التفريق بين السياسة التشريعية والصياغة التشريعية لأن التشريع يعكس سياسة معتمدة قبل أن تكون العملية التشريعية مسألة صياغة وضبط مصطلحات.
3- التركيز على دور البرلماني في الصياغة والتساؤل عما إذا كان هذا الدور ينحصر بنحت النص أم بالمفاضلة بين الخيارات.
4- وضع تشريعات محايدة ومتوازنة بين مصالح فئات المجتمع وفهم الغرض من وراء التشريع
5- التشريع الجيد يحتاج إلى صياغة جيدة ، وهذه الصياغة يُفترض أن تتم من قبل مشرّع يعرف عمله جيداً وليس الاتكال على اختصاصي في هذا المجال.
6- حاجة الصياغة التشريعية لأن تكون «صديقة» للقضاة، بمعنى أن يتم وضع نصوص واضحة وقابلة للتطبيق وعدم خلق مشاكل من جراء غموض هذه النصوص.
7- حاجة الصياغة إلى قواعد عدة منها قاعدة المنطق العلمي ، وقاعدة قياس أثر التشريع في السوق ، ومعرفة ردود الفعل على النص التشريعي، ووضع تشريعات تدرس الواقع والمشكلات ويكون لديها القدرة على استشراف المستقبل.
8- عدم تعقيد مسألة الصياغة القانونية وجعلها حكراً على قلة من الأشخاص حتى لا نضطر للعودة إليهم لتفسير هذه النصوص.
9- تحفيز النواب لتعلّم مهارات الصياغة التشريعية وتحفيز الخبراء في هذا المجال على العمل التطوعي.
10- المبادرة التشريعية للنائب تأتي بقدر استجابتها لواقع المجتمع.
11- التمايز في الصياغة نظرياً بين التشريع والسياسة مع العلم بأن للصياغة القانونية مقوماتها الموضوعية
12- التشريع الجيد يساعد للوصول إلى الحكم الجيد ولكن السؤال يبقى معيار الديمقراطية الموجود في الدول العربية

- اعتماد منهجية محددة للصياغة القانونية بعد تكوين كل المعطيات.
- كتابة لغة قانونية واضحة تؤدي إلى سلامة تطبيق النص من خلال إخضاع هذا النص إلى أحكام المنطق القانوني في التبويب وترتيب المواد المنطقي والأسباب الموجبة.
- وجود مخطط عام يمكن التأسيس عليه لصالح صناعة تشريعية عربية ، واقتراح خلق جهاز متخصص في الدول العربية لهذه الغاية.
- وجوب أن يكون النص أميناً للجمهور الذي سيطبق عليهم ويوفّق ما بين مصلحة الإدارة ومصلحة المواطنين.
- حق المجالس النيابية في أن يكون لديها مركز للأبحاث والدراسات وتكوين شبكة معلومات قانونية وغير قانونية.

*****

مقومات التشريع الجيد:

– أن يحقق التشريع أهدافه.

– أن يكون قابلاً للتطبيق من الناحية المالية، وأن تكون فوائد تبرر كلفته.

– أن يكون عملياً ويتسم بالفاعلية اللازمة لتنفيذه بنجاح.

– أن يحظى بدرجة قبول لدى عامة الناس.

– أن تكون القيود التي يتضمنها القانون متناسبة مع الفوائد المراد تحقيقها ، وأن يكون عادلاً في التطبيق بين كافة فئات المجتمع.

– أن يكون واضحاً ودقيقاً في صياغته ومنسجماً مع الدستور والمواثيق الدولية والقوانين المطبقة، وأن يكون بمتناول المواطنين.

– الصياغة الجيدة هي التي تتسم بطابع يجعل التشريع واضحاً ومختصراً وغير متعارض مع القوانين الأخرى سواء تم وضع هذه الصياغة في الحكومة أو في المجلس لأن المعايير هي ذاتها.